



جامعة المنوفية
Menoufia University
منارة المعرفة في قلب الحلتا



وجدانيات طاعية وقيم مغيبة في تحكيم البحث التربوى فى مصر !!!

إعداد

أ.د/ مجدى صلاح طه المهدي
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة المنصورة

لا مراة في أن القضاء التعليمي العادل من أهم ضروريات العمل البحثي في الجامعات، ومن أهم مقومات التنمية البشرية المستدامة، ولذا يجب أن يباشره من يكون صالحاً للقيام به، والذي يستطيع تحمل مسؤولياته وواجباته، وممن يرى فيه الكفاية والمقدرة على أعبائه، فهو يحتل مكانة مثلى في العمل الجامعي ليعكس مظهراً من مواكبته لتقدم حضارى أسرف في كثير من شواهده عن مثالب يئن منها المجتمع وتئن من عثراتها العملية التعليمية بالجامعة.

فقد أفضى إلى ابتعاد كثير من الباحثين عن الالتزام بالقيم الجامعية التي يفرضها الدين والتقاليد، حتى أصبحت أسهل المسائل الشرعية تمثل إعياء، فكان لابد من وجود قضاة تعليم لا يحابون أحداً، لا من قريب ولا من بعيد، حيث الناس سواسية كأسنان المشط عندهم، تعاملهم أيها القاضي كما تحب أن يعاملوك، ولا تنس أن فوق كل جبار ظالم، حكم عدل، يحب القسط والمقسطين، هو أعدل العادلين، وأحكم الحاكمين، حرم الظلم على نفسه، وجعله بين عباده محرماً إلى يوم الدين.

ومن المعلوم أن القضاء التعليمي يستهدف تحقيق العدل في العملية البحثية، ذلك العدل الذي أكدته النصوص القاطعة في شريعة الإسلام في قوله تعالى (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى) (النحل: ٩٠) وهي الآية التي قال عبد الله ابن مسعود عنها "إنها أجمع آية في القرآن". وقال أبو حيان التوحيدي في شأنها "العدل فعل كل مفروض من عقائد وشرائع وسيئر مع الناس في أداء الأمانات، وترك الظلم والإنصاف، وإعطاء الحق". ويقول ابن العربي المالكي "قوله (بالعدل) وهو مع العالم، وحقيقته التوسط بين طرفي النقيض وضده الجور، وذلك أن الله البارئ خلق العالم مختلفاً متضاداً مزدوجاً، وجعل العدل في طراد الأمور بين ذلك على أن يكون الأمر جارياً فيه على الوسط في كل معنى".

والعدل المراد هنا هو العدل مع النفس والبدن "إن لجسديك عليك حقاً"، والعدل في القول وهو عدل شامل (وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى) (الأنعام: ١٥٢)، والعدل في الحكم (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (النساء: ٥٨)، والعدل الاجتماعي، ويراد به "تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع". والدور الذي يقوم به القاضي في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية يتفق مع العقل والمنطق؛ فهو يحقق مصلحتين؛ مصلحة المجتمع بصفة عامة عندما يشعر الناس بالعدل والمساواة، ومصلحة المحكوم عليه في التهذيب والإصلاح والحفاظ على حرته الشخصية.

ومن أهدافه تحقيق المصالح التعليمية، فالقضاء بين الباحثين عمل جليل القدر والاعتبار، يراد منه تحصيل مصالح ومنافع، ودفع مفساد ومضار، وتقوم الحاجة الملحة لاقتضائه. ولذا نبه فقهاء الشريعة إلى المقصد الجليل منه، فقال العلامة ابن فرحون المالكي "وأما حكمته فرغ التهاجر، ورد التواثق، وقمع الظالم، ونصر المظلوم، وقطع الخصومات، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر". وقال شيخ الإسلام ابن تيمية "المقصود من القضاء وصول الحقوق إلى أهلها، وقطع المخاصمة، فوصول الحقوق هو المصلحة، وقطع المخاصمة إزالة المفسدة، فالمقصود هو جلب تلك المصلحة وإزالة هذه المفسدة، ووصول الحقوق هو من العدل الذي تقوم به السماء والأرض، وقطع الخصومة هو من باب دفع الظلم والضرر، وكلاهما ينقسم إلى إبقاء موجود ودفع مفقود".

ومن أجل مظاهر العدل الجليلية العدل في تحكيم البحوث التربوية، فنظراً للأهمية التي عليها البحث العلمي التربوي في حياة الأمم والشعوب كان من الضروري أن يخضع الإنتاج العلمي والفكرى المقدم داخل مؤسسات إنتاجه لعملية تقييم ترقى به إلى درجة رفيعة من الجودة والإتقان

والإحكام العلمى. وهذه العملية تعرف بالتحكيم العلمى، وهي مهمة عظيمة وراقية تحتاج إلى أخلاقيات وقيما رفيعة ممن يقوم بها، كما تحتاج إلى مجموعة من المعايير والضوابط والمؤشرات يتم الاحتكام إليها؛ حتى تحقق الأهداف النبيلة المرجوة منها، خاصة مع تزايد الإقبال على البحث والدراسات العليا فى كافة الجامعات المختلفة، وكافة الكليات التابعة لها، وبالتالي زيادة أعداد البحوث العلمية والرسائل الجامعية، الأمر الذى يحتم الكشف عن أخلاقيات التحكيم التى تعدّ عنصراً مهماً فى عملية التحكيم والتقويم، وتحديد صلاحية ما يتم نشره بعد، لما لها من انعكاسات إيجابية أو سلبية على الرؤى والملحوظات على البحوث العلمية المحكمة، وللتأكد من هذه البحوث العلمية يتوفر فيها الحد الأدنى الضروري من معايير الكفاءة والجودة الموضوعية سلفاً من قبل الجهات العلمية المسؤولة عنها.

وتأتى هذه الورقة لتزيح اللجام عما اعترى عمليات تحكيم البحوث التربوية فى عصرنا الحاضر من مثالب ومخاطر أدت إلى تغير النظرة للبحث التربوى برمته، وتغيرت معها قيم كانت حاكمة، وظغت على عملياته وجدانيات مضللة، زعزعت الثقة فى البحث ونتائجه. وتدور إشكالية الورقة فى معرفة تأثير طغيان بعض الوجدانيات على عمليات تحكيم البحث التربوى فى مصر، وذلك من خلال الإجابة على تساؤلات ثلاثة:

- ما الفلسفة الموجهة للتحكيم العلمى للأبحاث التربوية فى مصر؟
 - ما أهم الوجدانيات التى تطغى على عمليات التحكيم العلمى للأبحاث التربوية فى مصر؟
 - ما أهم القيم التى أصبحت مغيبية عن عمليات التحكيم العلمى للأبحاث التربوية فى مصر؟
- وتحليل هذه الإشكالية عرضت الورقة البحثية لثلاثة محاور أساسية هي:
- (١) تحليل الفلسفة الموجهة للتحكيم العلمى، عرض فيها لمفهوم التحكيم العلمى، وأهميته، ومجالاته (تحكيم الرسائل الجامعية - تحكيم الأبحاث العلمية للمؤتمرات والمجلات العلمية ومناقشتها - تحقيق المخطوطات)، وأهم المعايير العلمية الخاصة بكل مجال التى يجب أن يلتزم بها المحكم (الأستاذ الجامعى)، وأخلاقيات التحكيم العلمى الرفيع، والواجبات التحكيمية للمحكم، وأهم مبادئ التحكيم العلمى.
 - (٢) تحليل بعض الوجدانيات التى تطغى على عمليات التحكيم العلمى للأبحاث التربوية فى مصر، والتى تؤكد غياب الضمير العلمى عند كثير من المحكمين بالشكل الذى يؤثر على مسيرة البحث العلمى التربوى بمقوماته المختلفة، وأبرزت العديد من المشكلات التى تعترضه، وتضعفه وتزعزع الثقة فيه، وتقلل من شأنه ومصداقيته. وسواء أنت وجدانيات ترتبط باللوائح والأنظمة الحاكمة للبحث التربوى أو ترتبط بالبحوث والدراسات المحكمة ذاتها، أو ترتبط بطبيعية المحكمين أنفسهم، والتى تجتمع فى (وجدانيات التحيز - وجدانيات التعدي على حقوق الباحثين الفكرية - وجدانيات التحامل على صاحب البحث الذى يتم تحكيمه - وجدانيات المجاملة التحكيمية - وجدانيات التجاهل - وغيرها) والتى تم تحليلها فى ضوء طبيعة الباحثين فى العصر الحاضر، وفى ضوء الأصول والمعايير العلمية المنفق عليها فى الكتابة العلمية.
 - (٣) تحليل لبعض القيم التى أصبحت مغيبية فى واقع التحكيم العلمى للأبحاث التربوية فى مصر، بظواهرها وشواهداها، والتى بسبب تغييبها قللت من قدسية الرسالة الجامعية عند

بعض أساتذة الجامعة ، نتيجة لطغيان وجدانيات معينة عليهم عند تحكيمهم أبحاثا علمية في مستوياتها المختلفة (الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقية والإنتاج العلمي وغيرها) خرجت بهم عن جدة الصواب، ومنها (قيمة الإخلاص للرسالة العلمية، وقيمة العلم الحقيقية، وقيمة الأمانة العلمية، وقيمة الصدق، وقيمة الموضوعية، وقيمة الحق ، وقيمة المسؤولية، وقيمة الشفافية، ثم قيمة العدل)

ولكن ! هل معنى هذا إننا لا نميل إلى الوجدانيات أو لا نحبها؟ والإجابة بكل بساطة : لا وألف لا ... ذلك أن الأستاذ الجامعي بدون عواطف ومشاعر ليس بأستاذ، فبدونها لن يقوم بعمله، وهو القدوة الحسنة للباحثين، وهو المرشد والموجه، وهو الناصح الأمين لهم لكي يعينهم على التعلم الذاتي، وتنمية قدراتهم الذهنية ومهاراتهم العملية، وتشكيل شخصياتهم وإنصاجها في مختلف أبعادها وجوانبها، وهو صاحب رسالة نبيلة في بناء أجيال المستقبل التي تتحمل أمانة المسؤولية، والارتقاء بالبحث العلمي والمساهمة في تقدم المجتمع ونهضته، ومن أجلها جعل الحصول على درجة الأستاذية هو أعلى مراتب التكريم والتشريف لصاحبها وللمؤسسة التي يعمل فيها، باعتبارها شهادة من أهل الاختصاص بأن صاحبها يملك مقومات النجاح الأكاديمي، ويقدر على إدارة دفة العلم في مجال تخصصه العلمي، باعتباره من القادة والرواد القادرين على حمل الرسالة الجامعية

ولكن ما نحذر منه هو أننا ضد كل وجدانيات يضيع معها حق أصيل لباحث مجتهد وينتفع في مقابلها باحث لا يملك من مهارات البحث شيئا. ضد كل وجدانيات لا تحترم أصول العلم ولا مبادئه ويحصل معها باحث على درجة لا يستحقها. ضد كل وجدانيات ينتفع من ورائها من نحسبهم أساتذة ولكنهم بتصرفاتهم أساؤوا للأستاذية الجامعية ولكل من يحملونها. ضد أية وجدانيات تنتفي معها المسؤوليات الجامعية الحققة ويتحصل معها المفسدون على حقوق لم يقوموا بأدائها أو تركوها لغيرهم ليؤدونها بدلا منهم. ضد كل وجدانيات يكون التقييم العلمي فيها مرتبنا بما قدم الباحث من مآدب وهدايا أو غيرها.

والله ولي التوفيق